مؤشر

ترجمات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الخميس 05 أكتوبر 2023

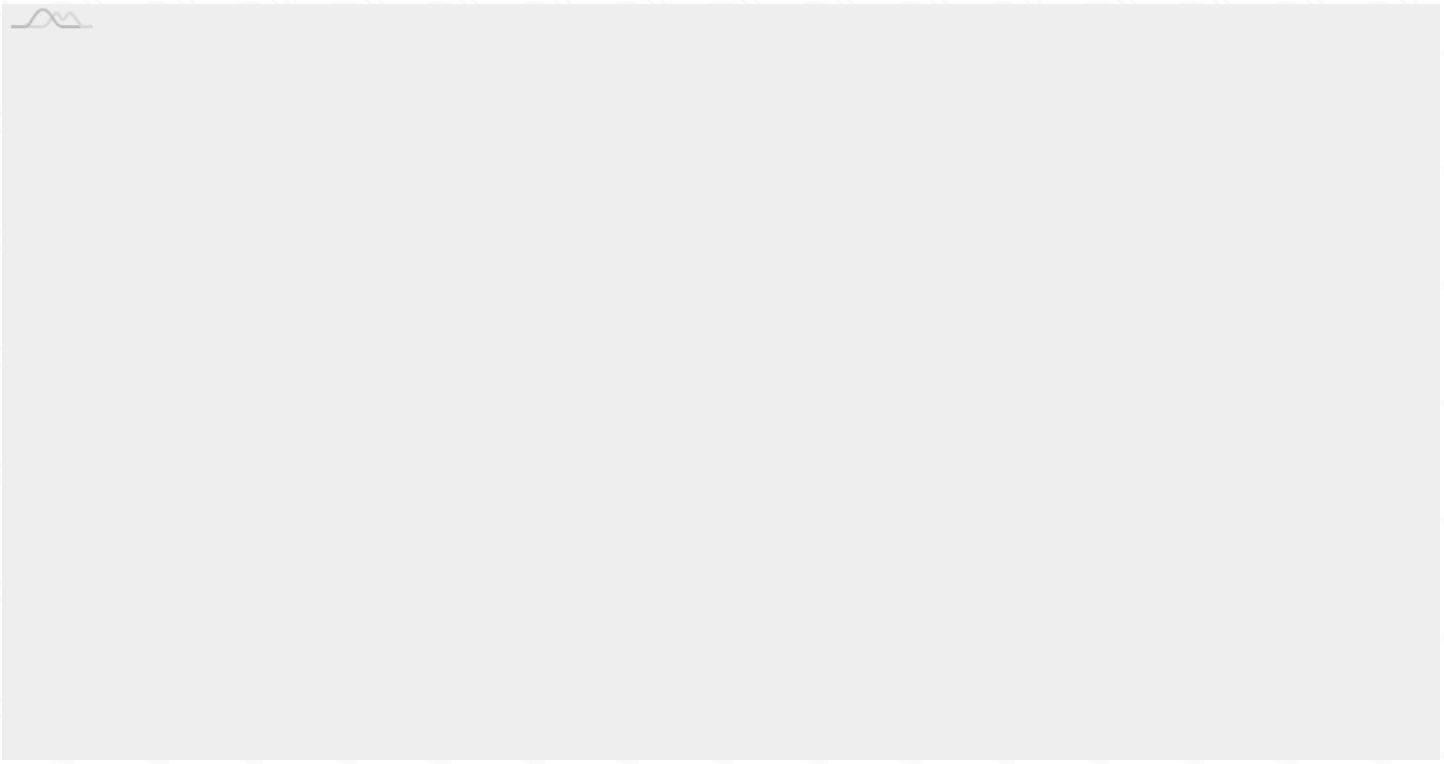

أفريكا ريبورت: السيسي يواجه معارضة نادرة بينما يسعى لإعادة انتخابه

(ترجمات . أفريقيا ريبورت)

اهتمت مجلة أفريكا ريبورت بتحول مسيرات مؤيدة للرئيس السيسي إلى مظاهرات احتجاجية مناهضة لحكمه في بعض المناطق.

وقالت المجلة الفرنسية إن خطط الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي للانتقال السلس إلى ولاية ثالثة انحرفت عن مسارها على يد المتظاهرين الشباب بالقرب من الحدود الليبية.

وبينما كان الرئيس المصري يستعد لإلقاء خطاب لتأكيد ترشحه للرئاسة، اجتمع الآلاف في الميادين العامة لحضور الحفلات التي ترعاها الدولة، وفي هذه العملية، دعم الرئيس الحالي.

وبدا أن الأمور تسير وفقا للخطة حيث قال السيسي يوم الاثنين إنه سيترشح لولاية ثالثة في منصبه، مما أثار هتافات عالية من أنصاره وأشار إلى بداية الاحتفال.

لكن الذي أفسد حفلته ظهر في مرسى مطروح، وهي مدينة ساحلية بالقرب من الحدود الليبية؛ إذ أظهرت مقاطع فيديو نُشرت على مواقع التواصل الاجتماعي ما بدا أنهم شباب ساخط يهتفون ضد السيسي ويمزقون لافتاته ثم يشعلون فيها النيران.

اعتقال 400

وأشارت المجلة إلى أنه كان عرضًا نادرًا للمعارضة في بلد تُحظر فيه الاحتجاجات فعليًا. أشرف السيسي على حملة واسعة النطاق ضد جميع أشكال المعارضة منذ توليه منصبه في 2014، وتقول جماعات حقوقية إن عشرات الآلاف يقبعون خلف القضبان بتهم سياسية.

وقالت وزارة الداخلية إنها ألقت القبض على «مرتكبي شجار اندلع بين بعض الأشخاص في مرسى مطروح أثناء تزاحمهم لالتقاط صور مع شعراء ليبيين» دون الإشارة إلى الاحتجاجات.

وقال بعض المعلقين المؤيدين للدولة على وسائل التواصل الاجتماعي إن المظاهرة حرضت عليها جماعة الإخوان. واتهموا الجماعة المحظورة، التي كانت ينتمي لها الرئيس الإسلامي الراحل محمد مرسي، بـ «دفع أموال للأطفال لنشر الفوضى».

وقال عضو في نقابة المحامين في المدينة إن 400 شخص اعتقلوا، بحسب موقع المنصة، أحد المنافذ المستقلة القليلة التي لا تزال تعمل في مصر.

وأدت رواية وزارة الداخلية للحادث إلى موجة من التعليقات الساخرة على مواقع التواصل الاجتماعي.

وقالت مي السعدني، المديرة التنفيذية لمعهد التحرير لسياسة الشرق الأوسط، على موقع إكس: «بالأمس كانت هناك احتجاجات في مرسى مطروح حيث مزق المتظاهرون صور السيسي وظهر السخط». وتعجبت السعدني من وصف وزارة الداخلية للمطاهرات المناهضة بالشجار لالتقاط صور.

وقالت وسائل إعلام موالية للحكومة إن دعم الجماهير للسيسي للسيسي بعد إعلان ترشحه جاء عفويا. ويقول النشطاء السياسيون إن تلك المسيرات لم تكن عفوية، زاعمين أن الناس دُعيت في المقام الأول لحضور حفلات موسيقية مجانية تضم بعض المطربين المشهورين.

«الجوع والحرمان»

ولفتت المجلة إلى أن إعلان السيسي عن خوض الانتخابات يمثل نهاية حدث استمر ثلاثة أيام تحدث فيه عن سجله في منصبه والذي أقيم في العاصمة الإدارية الجديدة. وأثارت أجزاء من حديثه المرتجل إلى انتقادات شديدة لإرثه.

في أحد تصريحاته، اقترح السيسي أن يستعد المصريون لقبول «الجوع والحرمان» كثمن للتنمية. وأنفقت إدارة السيسي الكثير على البنية التحتية، حيث قالت الحكومة إن مثل هذه الاستثمارات هي المفتاح لجذب الاستثمارات.

ومع مواجهة مصر لأزمة العملات الأجنبية وأرقام تضخم قياسية، شكك النقاد في الحكمة من تكبد المزيد من الديون. يُطلب من البلاد دفع 29.23 مليار دولار لخدمة الديون الخارجية في عام 2024، وفقًا لأرقام البنك المركزي.

وعلق المرشح المحتمل أحمد الطنطاوي على تصريحات السيسي بأن الشعب المصري جاع بالفعل بسبب إدارة السيسي.

وقال الطنطاوي إن حملته تواجه مضايقات بينما يسابق الزمن لجمع توكيلات المواطنين اللازمة لخوض الانتخابات ضد السيسي. وقال عديد من الأشخاص إن مكاتب الشهر العقاري منعتهم من إصدار توكيلات لدعم طنطاوي.

دويتشه فيله: الانتخابات لا تحمل أملًا كبيرًا في التغيير

(اقتصاد . دويتشيه فيله)

سلط تقرير نشرته دويتشه فيله الضوء على الانتخابات الرئاسية المقبلة في مصر وما إذا كانت تحمل آملًا بالتغيير السياسي.

ويقول ألموقع الألماني إن المراقبين لا يشكون في استمرار الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي في السلطة على الرغم من إعلان سبعة مرشحين آخرين عن نيتهم الترشح.

غياب التنافسية

ونقل الموقع عن تيموثي كالداس، نائب مدير معهد التحرير لسياسة الشرق الأوسط، أن المرشحين الآخرين ليس لديهم فرصة للفوز في الانتخابات لأنه لا توجد فرصة لهم للمنافسة.

وقد أفاد المرشحان المعارضان الواعدان، أحمد طنطاوي، الرئيس السابق لحزب الكرامة اليساري، وجميلة إسماعيل، رئيسة حزب الدستور الليبرالي، أن أنصارهما يتعرضون للمضايقة، وفي حالة طنطاوي، للاعتقال أيضًا.

أكدت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية أن الحملة على أنصار طنطاوي «تصاعدت، إذ اعتقلت السلطات ما لا يقل عن 73 من أعضاء الحملة فيما يتعلق بتهم الانضمام إلى جماعة تخريبية أو إرهابية، ونشر أخبار كاذبة، وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي»، كما تحدثت عن التضييق على من يرغبون في تسجيل توكيلات لدعم المرشحين.

وردت الهيئة الوطنية للانتخابات، التي تشرف على العملية الانتخابية، على شكاوى المرشحين المحتملين في بيان بأن هذه المزاعم «لا أساس لها من الصحة ومزاعم كاذبة».

في غضون ذلك، أفاد مدى مصر، آخر موقع إخباري غير خاضع لسيطرة الدولة في مصر، أن هاتف طنطاوي تعرض للاختراق عدة مرات في الأشهر الماضية.

قبضة السيسي

وقالت أليس جاور، مديرة الجغرافيا السياسية والأمن في شركة آزور ستراتيجي في لندن، إنه لا يوجد سبب يذكر للاعتقاد بأن هذه الانتخابات ستبدو مختلفة عن انتخابات 2018.

في انتخابات 2018، فاز السيسي بنسبة 97% مقابل منافس واحد كان مؤيدًا للسيسي بعد اعتقال أربعة مرشحين معارضين أو قرروا الانسحاب بسبب التهديد والترهيب.

يتولى السيسي السلطة منذ 2013 بعد أن قاد انقلابًا عسكريًا أطاح بمحمد مرسي من جماعة الإخوان المسلمين، المنتخبة ديمقراطيًا بعد انتفاضة الربيع العربي في 2011. وأجري انتخابان منذ ذلك الحين، في عامي 2014 و 2018، لكن المراقبين ينتقدون أن كلاهما يفتقر إلى النزاهة.

في عام 2019، عزز السيسي سلطته بعد تعديل الدستور، مما سمح للرئيس الحالي بالترشح لولاية ثالثة. كما عدلت التغييرات مدة الفترات الرئاسية من أربع إلى ست سنوات، والتي ستشهد بقاء السيسي في السلطة حتى عام 2030 في حالة فوزه.

وعلى الرغم من دعوة السيسي «المصريين للمشاركة في هذا المشهد الديمقراطي واختيار الشخص المناسب للمنصب» في مؤتمر نهاية الأسبوع الماضي، فإن كالداس يعتبر التصويت المقبل «مسرحية انتخابية».

وقال «إذا كانت هناك انتخابات تنافسية، فإن السيسي سيكون ضعيفًا للغاية»، مشيرًا إلى أن «الاستياء العام من القيادة وتدهور الاقتصاد ومستوى معيشة معظم المصريين تدهور طوال فترة ولاية السيسي».

الوضع المالي المزري

وأضاف الموقع أن مصر غارقة في أزمة اقتصادية منذ سنوات، وقد أدت الحرب الروسية في أوكرانيا إلى تفاقم الأزمة المالية للدولة المستوردة للقمح - ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنحو 72% خلال العام الماضي.

وفقًا لصندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر 3.7% فقط في عام 2023 بعد نمو بنسبة 6.7% في عام 2022. كما تكافح البلاد مع تضخم قياسي بلغ 39% وفقدان الجنيه المصري 50% من قيمته مقابل الدولار الأمريكي منذ فبراير 2022، وفقًا للجهاز المركزي المصري للتعبئة والإحصاء.

وقعت مصر اتفاقية بقيمة 3 مليارات دولار مع صندوق النقد الدولي في ديسمبر 2022. ومع ذلك، فقد تلقت

347 مليون دولار فقط من القرض لأن القاهرة لم تقم بعد بالتخفيضات والإصلاحات المطلوبة. وفي غضون ذلك، كادت احتياطيات البلاد من العملات الأجنبية أن تستنفد. وفي ضوء هذه الأرقام، تسببت بعض التعليقات الغريبة إلى حد ما في خطاب حملة السيسي في نهاية الأسبوع الماضي في إثارة الغضب.

وأضاف الموقع أن شركاء مصر الدوليين بدأوا في التعبير عن المزيد من الانتقادات والمطالب. وعلى سبيل المثال، دول الخليج، التي دعمت مصر ماليًا دون قيد أو شرط منذ فترة طويلة، «أوضحت جليًا، علنًا وسرًا، أنها غير راضية عن الطريقة التي تدار بها البلاد»، كما قال كالداس.

معارضة نادرة

ومع ذلك، فإن مصر لا تخضع للتدقيق الاقتصادي فحسب، بل تخضع أيضًا لتدقيق آخر يتعلق بسجلها السيئ في مجال حقوق الإنسان. وقدرت منظمات حقوق الإنسان منذ فترة طويلة أن 65 ألف سجين سياسي يقبعون في السجون إما في الحبس الاحتياطي أو بعد محاكمات جائرة. وفي الفترة التي سبقت الانتخابات الرئاسية، اشتدت هذه الحملة مرة أخرى، وفقًا للموقع.

في وقت سابق من هذا الأسبوع، خلصت منظمة ريدريس الحقوقية وعدة منظمات غير حكومية مصرية في تحليل قانوني إلى أن استخدام السلطات المصرية للتعذيب شائع ومنهجي لدرجة أنه يرقى إلى مستوى جريمة ضد الإنسانية بموجب القانون الدولي. وقدمت المنظمات غير الحكومية التقرير إلى لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب قبل مراجعتها لسجل مصر في 15-14 نوفمبر.

ولفت الموقع إلى مشاهد الاحتجاج في جميع أنحاء البلاد في وقت سابق من هذا الأسبوع، مشيرة إلى أن مسيرات عدة ترعاها الدولة للاحتفال بإعلان ترشيح السيسي تحولت إلى مظاهرات مناهضة للحكومة.

ديلي ميل: عضو مجلس الشيوخ يحجب المساعدات العسكرية المصرية بسبب الانتهاكات الحقوقية

(اقتصاد . ديلي ميل)

اهتمت الصحف الأجنبية بقرار عضو مجلس الشيوخ الأمريكي الجديد عن العلاقات الخارجية حجب حوالي 235 مليون دولار من المساعدات العسكرية لمصر بسبب مخاوف تتعلق بحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، نشرت صحيفة ديلي ميل تقريرًا لوكالة فرانس برس يسلط الضوء على هذا القرار.

وقالت الوكالة إن عضو مجلس الشيوخ الأمريكي الجديد عن العلاقات الخارجية حجب، الثلاثاء، حوالي 235 مليون دولار من المساعدات العسكرية لمصر بسبب مخاوف تتعلق بحقوق الإنسان، بعد توجيه لائحة اتهام إلى سلفه في فضيحة تطرقت إلى العلاقات مع القاهرة.

وقال بن كاردين، رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، إنه أبلغ وزير الخارجية أنتوني بلينكين أن تعليقه على الأموال «سيبقى حتى تُحرز مصر تقدمًا ملموسًا في مجال حقوق الإنسان».

وقال كاردين في بيان «أعتقد أنه من الضروري أن نواصل محاسبة حكومة مصر وجميع الحكومات على انتهاكاتها لحقوق الإنسان».

وقال إنه سيحجب المساعدة عن مصر إذا «لم تتخذ خطوات ملموسة ومجدية ومستدامة لتحسين ظروف حقوق الإنسان في البلاد».

ودعا كاردين على وجه التحديد إلى مزيد من العفو عن بعض السجناء السياسيين الذين يُقدر عددهم بـ 60 ألف سجين في مصر.

كما دعا إلى إجراء إصلاحات كبيرة في ممارسات الحبس الاحتياطي وإتاحة مساحة أكبر للمعارضة السياسية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام المستقلة.

زلفتت الوكالة إلى أن إجراء كاردين يتعلق بـ 235 مليون دولار ربطها الكونجرس بحقوق الإنسان. ولم يشهد بلينكين بأن مصر استوفت الشروط لكنه تنازل عن القيود اللاحقة على المساعدات، مستشهدا بمصالح الأمن القومي الأمريكي.

وكان عدد من الديمقراطيين قد انتقدوا المساعدة لمصرية. لكن سلف كاردان، بوب مينينديز، وجهت إليه مؤخرًا لائحة اتهام بشأن مزاعم بأنه قبل رشى بمئات الآلاف من الدولارات مقابل ممارسة نفوذه لصالح مصر.

وقال مجموعة من ست منظمات حقوقية في تقرير حديث إن استخدام مصر «الواسع والمنهجي» للتعذيب يرقى إلى مستوى جريمة ضد الإنسانية.

بلومبرج: صندوق النقد الدولي سيجري مشاورات مهمة بشأن مصر بمجرد اكتمال مراجعة القرض

(اقتصاد . بلومبيرغ)

قالت وكالة بلومبرج إن صندوق النقد الدولي سيجري تقييمه السنوي للاقتصاد المصري بمجرد أن تتمكن الدولة التي تعاني من أزمة مالية من اجتياز مراجعة متأخرة لبرنامج الإنقاذ الذي تبلغ قيمته 3 مليارات دولار.

وقال متحدث باسم صندوق النقد الدولي لبلومبرج عبر البريد الإلكتروني يوم الثلاثاء «نعطي الأولوية للتعامل مع السلطات بشأن الخطوات اللازمة لإكمال المراجعة في إطار تسهيل الصندوق الممدد لدعم استقرار الاقتصاد الكلي. وبمجرد الانتهاء من المراجعة، سنحدد موعد استشارة المادة الرابعة».

مراجعة متأخرة

وأشارت الوكالة إلى أن القرار لن يفعل الكثير لطمأنة السوق القلق بشأن حالة المراجعة المتأخرة لشهر مارس أو التقييم الذي كان من المقرر إجراؤه في سبتمبر. ويعني المأزق أن مصر لا تستطيع إطلاق 700 مليون دولار على شكل شرائح قروض أو الوصول إلى تمويل الصلابة والاستدامة بقيمة 1.3 مليار دولار - وهو تمويل يمكن أن يحفز الاستثمارات الخليجية الكبرى.

يقوم موظفو صندوق النقد الدولي بزيارات منتظمة إلى الدول الأعضاء تشمل اجتماعات مع المسؤولين المحليين ثم يقدمون تقريرًا مصحوبًا بتحليل إلى المجلس التنفيذي للصندوق لمناقشته. وتختتم مشاورة بشأن المادة الرابعة بعرض آراء المجلس على سلطات البلد وإصدارها للجمهور.

ويسرد الصندوق أسبابًا متعددة للتأخير المحتمل لما يسميه «الفحص الصحي المنتظم» لاقتصادات الأعضاء، والتي تتراوح من القضايا المتعلقة بالبرنامج إلى طلب السلطات. وقد مرت فترة طويلة لم يُصدر الصندوق فيها المادة الرابعة بشأن مصر، ونشرت آخر مراجعة من هذا القبيل في يوليو 2021.

احتياجات التمويل

وتلفت الوكالة إلى أن مصر تعد ثاني أكبر مقترض من صندوق النقد الدولي بعد الأرجنتين، ويبدو أن الاتفاق مع الدولة الواقعة في شمال إفريقيا يمثل اختبارًا لقدرة البنك على التوسط ومتابعة البرامج الحساسة في الأسواق الناشئة الكبرى.

ولا تزال احتياجات التمويل في البلاد مرتفعة عند 24 مليار دولار في السنة المالية حتى يونيو 2024، وفقًا لمورجان ستانلي، وكانت المبالغ التي تحصل عليها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتدفقات المحافظ ومبيعات الأصول مخيبة للآمال.

خفضت مصر قيمة عملتها ثلاث مرات منذ أوائل العام الماضي، وهي خطوات ساعدتها في تأمين صفقة صندوق النقد الدولي. لكن يبدو أن السلطات حتى الآن لا تفي بوعودها بالسماح بما وصفه البنك المركزي بنظام سعر صرف «مرن مستدام».

ويريد صندوق النقد الدولي رؤية مزيد من المرونة في سعر الجنيه قبل التوقيع على المراجعة. ومن المرجح أن تؤدي انتخابات رئاسية أبكر من المتوقع إلى تأجيل أي قرارات لا تحظى بشعبية، بما في ذلك جولة أخرى من تخفيض قيمة العملة.

أكد الرئيس عبد الفتاح السيسي هذا الأسبوع أنه سيسعى لولاية أخرى في تصويت ديسمبر الذي يتوقع على نطاق واسع الفوز به. في يونيو، بدا أن الزعيم المصري يرفض انخفاضًا وشيكًا آخر في قيمة العملة، محذرًا من ارتفاع الأسعار على المصريين.

ومع استبعاد إجراء خفض جديد للعملة قبل الانتخابات، توقع جان ميشيل صليبا، الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في بنك أوف أمريكا كورب، أن يجمع الصندوق المراجعات الأولى والثانية والثالثة في الربع الأول من عام 2024.

وقال صليبا إن هناك فرصة لقيام بعثة من صندوق النقد الدولي بزيارة القاهرة في منتصف أكتوبر في إطار مشاورات المادة الرابعة «وطمأنة الأسواق بشأن الحوار المستمر مع السلطات».

/ moasher

أتلانتك كاونسيل: تغطية قضية مينينديز صامتة نسبيًا في مصر.. قد يكون ذلك مقصودًا

(إقليمي ودولي . أتلانتيك كاونسيل)

نشرت مجلة أتلانتك كاونسيل تقريرًا للكاتبة شهيرة أمين تُقدم إطلالة عما وراء التغطية الباهتة لقضية السيناتور بوب مينينديز في مصر.

وقالت الكاتبة إن لائحة اتهام فساد السيناتور بوب مينينديز في قضية رشوة - يُزعم أنها تتعلق بالحكومة المصرية - أثارت ضجة في الولايات المتحدة، الأمر الذي أجبره على التنحي عن منصب رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ بعد ساعات من انتشار الأخبار.

وفي الوقت نفسه، تواصل وسائل الإعلام الأمريكية الرئيسة تغطية التطورات الجارية للقضية بقوة.

صمت مصري

وأشارت الكاتب إلى أن هذا الاهتمام في واشنطون بالقضية يتناقض تناقضًا صارخًا مع الوضع في مصر، حيث كانت ردود الفعل على اتهامات الرشوة الموجهة إلى القيادة المصرية خافتة إلى حد كبير.

واختارت وسائل الإعلام المصرية الموالية للحكومة إما رفض المزاعم تمامًا أو التقليل من شأنها. ولم يكن هذا مفاجئًا في بلد تسيطر فيه الدولة إلى حد كبير على وسائل الإعلام. ولا يجرؤ معظم الصحفيين المصريين على استجواب أو الكشف عن الفساد داخل مستويات السلطة العليا، ذلك أن القيام بذلك من شأنه أن يعرض الصحفيين لخطر إثارة غضب النظام الاستبدادي.

يقبع عشرات الصحفيين خلف القضبان بسبب «جرائم» أصغر بكثير، مثل نشر منشورات تنتقد الحكومة على منصات التواصل الاجتماعي أو التعبير عن وجهات نظر بديلة تتعارض مع الآراء التي يتبناها التيار السائد. وأصبح الوضع أكثر تقييدًا مع الانتخابات الرئاسية المصرية لعام 2024 المقرر إجراؤها في الفترة من 10 إلى 12 ديسمبر. وفي الآونة الأخيرة، حذر أحمد بنداري، رئيس هيئة الانتخابات المصرية، من معاقبة من يشككون في نزاهة الانتخابات المقبلة.

تورط مصر في القضية

ولفتت الكاتبة إلى أن هذا هو بالضبط سبب الصمت شبه الكامل في مصر بشأن قضية مينينديز، إذ يحقق المدعون الفيدراليون الأمريكيون في احتمال تورط مسؤولين رفيعي المستوى من جهاز المخابرات في البلاد. واقتصرت تغطية القضية على برنامج إخباري بثته «قناة القاهرة الإخبارية» المملوكة للدولة في 23 سبتمبر. وصرح مقدم البرنامج أن رويترز زعمت أن السيناتور مينينديز وزوجته متهمان بتلقي رشى من ثلاثة رجال أعمال من نيوجيرسي لإثراء الثلاثة وإفادة مصر.

ولم يقتصر الأمر على تجنب مذيع الأخبار أي ذكر لتورط القيادة المصرية المزعوم في قضية الرشوة، ولكنه لم يُشر

أيضا إلى حقيقة أن أحد رجال الأعمال، وائل حنا - المتهم المشارك في القضية - كان مسيحيًا مصريًا أمريكيًا منحته مصر الاحتكار المربح لإصدار شهادات اللحوم الحلال - التي استوردتها مصر من الولايات المتحدة.

في غضون ذلك، قلل رامي جبر، مراسل القناة في واشنطون، من أهمية مزاعم الرشوة، ووصفها بأنها جزء من الصراع على السلطة بين الديمقراطيين والجمهوريين قبل انتخابات الكونجرس الأمريكي. وسأل جبر جويل روبين، نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكي السابق لوزارة الخارجية، عن التنافس قبل انتخابات الكونجرس الأمريكي وما إذا كان روبن يرى علاقة بين الانتخابات وقضية فساد مينينديز. من خلال التركيز على الانتخابات وليس القضية نفسها، وجه جبر المحادثة تكتيكيًا بعيدًا عن اتهامات مصر والمدعين العامين الأمريكيين بالرشوة.

كذلك رفض محللون مصريون قابلتهم وكالة أنباء الشرق الأوسط القضية ووصفوها بأنها قضية سياسية داخلية أمريكية وجزء من الصراع الأوسع على السلطة بين الديمقراطيين والجمهوريين قبل الانتخابات الرئاسية الأمريكية المقرر إجراؤها في نوفمبر 2024.

تقليل من أهمية القضية

ونوّهت الكاتبة إلى أن بعض المسؤولين أعربوا عن أسفهم لأنها كانت محاولة متعمدة لتشويه سمعة القيادة المصرية وسط التوترات بين الولايات المتحدة وحليفها القوي.

في تصريحات لوكالة الشرق الأوسط في 23 سبتمبر، حذر السفير محمد العرابي، وزير الخارجية المصري الأسبق والرئيس الحالي لمجلس العلاقات الخارجية المصري، من أن الاتهامات الموجهة للسيناتور مينينديز لا تزال قيد التحقيق.

وقال للوكالة المصرية: «سيكون من غير المناسب التعليق على القضية في هذه المرحلة المبكرة». وحث عرابي المصريين على رفض ومقاومة محاولات تشويه صورة مصر وجر البلاد إلى نزاع سياسي داخلي بين الأحزاب المتعارضة في الولايات المتحدة، مشيرًا إلى أنه «لم يصدر أي بيان رسمي من إدارة بايدن بشأن القضية حتى الآن».

كما قلل طارق فهمي، أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، من أهمية اتهامات الرشوة. وأوضح أن مثل هذه المزاعم ضد أعضاء مجلس الشيوخ والسياسيين الأمريكيين الآخرين شائعة في السياسة الأمريكية.

وقال فهمي إن «تورط مصر في قضية لا تزال قيد التحقيق قد يكون مرتبطًا بالدعوات الأخيرة من مجموعات ضغط معينة داخل الكونجرس الأمريكي لوقف المساعدات العسكرية لمصر»، في إشارة واضحة إلى مطالب جماعات الضغط في واشنطون والجماعات الحقوقية بحجب 235 مليون دولار أخرى من المساعدات العسكرية لمصر.

في منتصف سبتمبر، أعلنت إدارة بايدن أنها ستحجب 85 مليون دولار من 1.3 مليار دولار التي حددتها الولايات المتحدة للمساعدة الأمنية الأمريكية للقاهرة سنويًا، مشيرة إلى مخاوف تتعلق بحقوق الإنسان.

وذهبت بعض المجموعات الحقوقية، مثل الديمقراطية للعالم العربي، إلى أبعد من ذلك، ودعت إلى تجميد مؤقت لجميع المساعدات لمصر حتى اكتمال التحقيقات.

الشرارة الأولى

ومن المفارقات، وحسب ما تلفت الكاتبة، أنه ورغم القيود الصارمة على وسائل الإعلام المصرية والرقابة الشديدة،

كان تحقيقًا نشر في الموقع الإخباري المصري المستقل،، مدى مصر، في عام 2019، اشتبه في احتكار شركة حلال التي يملكها حنا وأعمالها التي تقدر بملايين الدولارات لإصدار شهادات اللحوم الحلال في الولايات المتحدة، وهو التحقيق الذي ربما كان هو الشرارة الأولى التي أشعلت الشك ومهدت الطريق لتحقيق مينينديز.

وأشارت الكاتبة إلى أن هذا التحقيق الذي أجرته مدى مصر كشف أن شركة حلال تعمل جنبًا إلى جنب مع شركة خاصة أخرى لها صلات وثيقة بكيان سيادي - وهو مصطلح يستخدم غالبًا في مصر للإشارة إلى المؤسسات الأمنية رفيعة المستوى.

على الرغم من التغطية الباهتة والصادم من وسائل الإعلام المصرية لمخطط الفساد، أثارت قضية الرشوة الجدل على منصات التواصل الاجتماعي المصرية. واعتبر أنصار الحكومة التجنيد المزعوم لمسؤول أمريكي كبير لتعزيز مصالح مصر على أنه «نصر» للحكومة المصرية.

في غضون ذلك، أعرب ناشط معارض عن أسفه «لأننا (المصريون) نعلم بفضائح (القيادة) من الصحافة الدولية». واستشهد كأحد الأمثلة بما حدث في واقعة الطائرة التي احتجزتها زامبيا واشتبه في تورط الأجهزة الأمنية فيها.

وأضافت الكاتبة أن آخرين يشتبهون في أن الإدارة الأمريكية قد تستخدم القضية للضغط على الرئيس عبد الفتاح السيسي لإجراء انتخابات حرة وديمقراطية.

ولكن، وحسب ما تختم الكاتبة، ومع استمرار التعتيم المصري على القضية - لا سيما ما يتعلق بتورط القاهرة المزعوم في مخطط الفساد - يبدو من غير المرجح أن تلقي قضية مينينديز بظلالها على الانتخابات الرئاسية المقبلة في مصر.